

الفريق الدولي لدعم الإنتخابات – ورقة عمل 4: خيارات القائمة المفتوحة

1. **المقدمة:** ان قانون السلطات الإقليمية الذي تم اعتماده في 13 شباط (فبراير) 2008 يتطلب اقرار قانونا انتخابيا خلال 90 يوما لإجراء الانتخابات الإقليمية. وقد ظهرت مطالب متزايدة بعد انتخابات عام 2005 لتغيير بعض خصائص النظام الانتخابي المتبع. إحدى هذه الخصائص التي يتم التساؤل حولها هي استخدام القائمة المغلقة، إذ من المعتقد أنها تبعد الممثلين عن الناخبين وأن خيار الناخبين "محصور" بسبب عدم تصويتهم للمرشحين مباشرة. ضمن هذا السياق، يطالب عدد من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني باستخدام "نظام القائمة المفتوحة". ولكن ليس من الواضح تماما ما هو المقصود بـ"نظام القائمة المفتوحة"، إذ أن هناك في الواقع عدة أشكال منه. كما وأن قرار الانتقال من نظام القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة مرتبط إلى حد بعيد بقرارات متعلقة بخصائص أخرى للنظام الانتخابي مثل وحدة التمثيل (دوائر إقليمية أو على مستوى الدائرة المحلية)، حجم الدائرة (عدد المقاعد في كل دائرة) وصيغة توزيع المقاعد (المعادلة الحسابية المستخدمة لتقرير عدد المقاعد التي يحصل عليها كل حزب). سوف تقوم هذه الورقة بتفحص الخيارات المختلفة لـ"أنظمة القائمة المفتوحة"، وتأثيراتها العملية (العملية) والسياسية، بالإضافة إلى الآليات لضمان تمثيل النساء والأقليات. كما سوف تقدم ورقة المعلومات 10: "مقارنة أنظمة القائمة المفتوحة".

2. **العوامل المتغيرة / المؤثرة في قرار مجلس النواب:** خلال اتخاذه القرار حول النظام الانتخابي، يكون على مجلس النواب أن يأخذ في الاعتبار عدد من المعايير. إجمالاً، ينبغي على النظام أن:

- يكون عمليا وذا كلفة مقبولة؛
- ينتج عنه مجالس إقليمية تمثل (أو تعكس بدقة) رغبة الناخبين؛
- يكون سهل الفهم من قبل الأحزاب، والناخبين، والمراقبين؛
- يكون مقبولا من قبل معظم المجموعات السياسية من خلال التوافق عليه بشكل واسع ضمن مجلس النواب؛
- يشتمل على الجميع بحيث يمكن تمثيل النساء والأقليات؛ و
- يشجع على المشاركة ويخفف قدر الإمكان من هدر الأصوات.

3. **التعريف:** الأنظمة التي تستخدم صيغة "القائمة المفتوحة" تنطبق على انتخابات ضمن دوائر متعددة المقاعد حيث يمكن للناخب الاختيار بين المرشحين، وإجمالاً يقوم بالإشارة إلى اسم مرشح أو أكثر من القائمة. لذا على الأرجح أن تكون هناك علاقة أمتن بين الناخب والمرشح وأن يكون الشعور بالمسؤولية والمحاسبة أقوى لدى أعضاء المجلس المنتخبين. لكن هناك عدة أشكال من هذا النظام: على سبيل المثال، تسمح بعض الدول للناخب بعدد من الأصوات أقل من أو يوازي عدد المقاعد التي يجب ملؤها، البعض الآخر يسمح بترتيب الأفضلية بين المرشحين، غيرها يسمح باختيار مرشحين من أحزاب مختلفة، وفي دول أخرى للناخب الحق في اختيار مرشح واحد من ضمن قائمة الحزب.

4. **خيارات أنظمة "القوائم المفتوحة"**: يمكن تقسيم أنظمة "القائمة المفتوحة" إلى ثلاث مجموعات رئيسية، بناء على ما إذا كان الناخب يختار مرشح واحد من ضمن قائمة، أو يختار عدد من المرشحين أقل من أو يوازي عدد المقاعد التي يجب ملؤها، أو يختار حزبا ثم يشير إلى مرشح من قائمة ذلك الحزب.

أ. **خيار الصوت الواحد** – يقوم الناخب بالإشارة إلى مرشح واحد **فقط** من القائمة. النظامان الأساسيان هما:

- **التمثيل النسبي / القائمة المفتوحة المحدودة** حيث يتم جمع عدد الأصوات المعطاة المرشحين من القائمة من أجل تحديد عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب، ومن ثم تعطى المقاعد للمرشحين الذين فازوا بأكثر عدد من خيارات الناخبين. يتم استخدام هذا النظام في فنلندا، البرازيل، وهولندا؛
- **الصوت الواحد غير القابل للتحويل** حيث لا يتم جمع أصوات المرشحين لكل حزب ويتم انتخاب الأشخاص الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات. لكن هذا نظام أغلبية / أكثرية ، و بالتالي يمكن أن يؤدي إلى نتائج لا نسبية إلى حد كبير إذ يمكن لحزب ذي شعبية كبيرة أن يحصل على نفس عدد المقاعد الذي يحصل عليه آخر لم يحصل إلا على عدد قليل من الأصوات. يتم استخدام هذا النظام في الأردن، أفغانستان، وفانواتو.

ب. **خيار الأصوات المتعددة** - يمكن للناخب أن يشير إلى عدد من المرشحين أقل من أو يوازي عدد المقاعد في الدائرة (على سبيل المثال، لو كانت بغداد دائرة واحدة، يحق لكل ناخب اختيار عدد من المرشحين قد يصل إلى 58 مرشحا من عدة آلاف من المتنافسين مما قد يسبب إرباكا وقد يؤدي إلى مضاعفات عملية وأمنية خطيرة). الخيارات الأساسية هنا هي:

- **نظام الكتلة** . يدلي الناخب بعدد أصوات يوازي عدد المرشحين الذين يجب إنتخابهم. المرشحون الذين ينالون أكبر مجموع من الأصوات يفوزون بالمقاعد. يتم استخدام هذا النظام في سوريا، لبنان، فلسطين، وسابقا في العراق؛
- **الصوت الواحد المتحول** حيث يقوم الناخب بترقيم المرشحين حسب ترتيب أفضليته. المرشحون الذين يصلون إلى الكوتا ((عدد الأصوات الصالحة / عدد المقاعد + 1) + صوت واحد) **(number of valid votes/number of seats+1) plus one vote** يتم انتخابهم، ويتم نقل كافة أصواتهم الزائدة عن الكوتا إلى المرشحين الآخرين حسب أفضلية الناخبين. ثم يتم إستثناء المرشحين الذين حصلوا على أدنى نسبة من الأصوات ويتم تحويل الأصوات التي نالوها إلى المرشحين الآخرين حسب أفضلية الناخبين. تتابع هذه العملية حتى يتم انتخاب العدد اللازم من المرشحين. إن هذا نظام معقد جدا إلى حد أنه لا يستعمل إلا نادرا بسبب عدم عمليته للناخبين ونتيجة صعوبة تطبيقه، رغم أنه يعتبر متناسبا جدا لناحية التمثيل. يتم استخدام هذا النظام فقط في إيرلندا، مالطا، أستراليا، وأستونيا.
- **التمثيل النسبي / القائمة المفتوحة** (مستخدم في سويسرا) يسمح للناخبين باختيار مرشحين من قوائم أحزاب مختلفة. مجموع عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها للمرشحين يحدد عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب، ويتم

توزيع هذه المقاعد على المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات.

ج. **التمثيل النسبي / القائمة المفتوحة المختلطة:** هذا نظام مختلط من القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة. في هذا الشكل، يقدم كل حزب قائمته. يشير الناخب إلى الحزب الذي يختاره **ويمكنه** أيضا أن يشير إلى مرشح واحد ضمن هذه القائمة إن شاء تغيير ترتيب الحزب له على القائمة. مجموع عدد أصوات الحزب يحدد توزيع المقاعد على الأحزاب، وأصوات المرشحين تقرر ترتيب مرشحي الحزب الذي يبنى عليه توزيع المقاعد عليهم. يدمج هذا النظام إيجابيات معادلات القائمة المغلقة مع منح الناخبين خيار التعبير عن دعمهم لمرشح معين. يستخدم هذا النظام في كولومبيا. شكل آخر من هذا النظام هو الصوت الواحد المتحول - "فوق الخط / تحت الخط" المستخدم في أستراليا، حيث يمكن للناخب الإشارة إما إلى الحزب أو عدد من المرشحين من حزب واحد أو أكثر حسب أفضليته. هذا الشكل أكثر تعقيدا بكثير ويصعب تطبيقه.

5. **التأثيرات العملية (العملية):** إذا تم تعديل النظام الانتخابي في العراق ليشمل إحدى مزايا "القوائم المفتوحة"، سوف يكون للعملية الانتخابية تأثيرات عملية هامة بالنسبة للمفوضية العليا ولقوات الأمن العراقية.

أ. يجب تكثيف حملات **تثقيف الناخبين** لتوعية الناخبين والأحزاب والمراقبين حول التغيير في النظام وفي إجراءات الاقتراع من أجل تخفيض عدد الأصوات غير الصالحة وعدد الشكاوى والاعتراضات.

ب. ينبغي على بطاقة الاقتراع أن تعكس كافة المتنافسين. قد يكون هناك الآلاف من المتنافسين في أماكن مثل بغداد. يمكن لورقة الاقتراع أن تكون:

- ورقة واحدة تتضمن كافة الأسماء وشعارات الأحزاب؛
- كراسة حيث يكون للحزب صفحة تعدد مرشحيه. يقوم الناخب بقطع صفحة الحزب ويشير عليها إلى المرشح الذي يختاره أو المرشحين الذين يختارهم؛
- يعطى لكل مرشح رقم خاص يستخدم خلال الحملات. يقوم الناخب بكتابة رقم المرشح / أرقام المرشحين على بطاقة الاقتراع.

ج. **الأمن:** يمكن أن تتحول الحملات الانتخابية بازدياد إلى حملات شخصية. وحيث أصبح للناخب خيارات أكثر، سيزيد الوقت الذي يقضيه في مراكز الاقتراع إلى حد كبير ما قد يعرضه لمخاطر وتهديدات شخصية أكثر خلال يوم الانتخاب.

د. **تصعب عملية تدريب موظفي الاقتراع والفرز أكثر،** حيث تصبح عملية إجراء الاقتراع والفرز أكثر تعقيدا مما كانت عليه خلال الانتخابات السابقة بشكل بارز. لكن قبل البدء بتصميم وتطبيق برامج التدريب الجديدة تحتاج المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لأن تراجع قوانين عملها، وإجراءاتها، وكراسات الإرشاد، والاستمارات.

هـ. **الكلفة:** سوف تزداد كلفة الانتخابات إذ أن كلفة بطاقات الاقتراع ستزداد، وبسبب الحاجة إلى عدد أكبر من مراكز الاقتراع، بالإضافة إلى الحاجة لتأمين حماية أكبر.

6. **التأثيرات السياسية:** إن التحول إلى نظام "القائمة المفتوحة" سيؤدي إلى ثلاثة تأثيرات سياسية:

أ. **المسؤولية / المحاسبة:** بما أن الناخبين يختارون المرشحين من ضمن قائمة، ستكون هناك على الأرجح علاقة أمتن بين الممثلين المنتخبين والناخبين، وشعور أقوى بالمحاسبة، وتجاوب مع حاجات الناخبين، خاصة في الدوائر الانتخابية الصغرى.

ب. **الشرعية (أو صحة الانتخابات):** إن أنظمة "القائمة المفتوحة" يمكن أن تظهر للمرشحين الحقائق المرّة حول الدعم الواقعي و الحقيقي المتوفر لهم.

ج. **تماسك الحزب:** بما أن من المستحيل التكهّن من المرشحين سيفوز بالانتخابات في النهاية، ينبغي على المرشحين إجراء حملات ليس فقط لدعم أحزابهم لكن أيضا من أجلهم شخصيا مما قد يتسبب بالتنافس على الأصوات بين مرشحي الحزب ذاته.

7. **النساء والأقليات:** تتطلب أنظمة "القائمة المفتوحة" أيضا ضمانات إضافية محددة في القانون الانتخابي من أجل التأكد من تمثيل النساء والأقليات. وبالإضافة إلى إلزام الأحزاب بتسمية مرشحات عنها، ينبغي تحديد كوتا (حصّة) لعضوية النساء في المجالس، وفي حال عدم قدرة التوصل إلى ذلك، يتم انتخاب "أفضل المرشحات الخاسرات" بدل المرشحين الذين نالوا أقل عدد من الأصوات، حتى التوصل إلى الحصّة المطلوبة. أما بالنسبة إلى تمثيل الأقليات، ففي بعض الأقاليم ينبغي إما "حجز بعض المقاعد" التي لا يسمح التنافس عليها إلا لبعض مجموعات الأقليات المحددة، أو يتم التخلي عن الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة للتأهل للأحزاب التي تمثل الأقليات.

بغداد، نيسان (أبريل) 2008